يحرص على التحقق من امتثال الجهات الخاضعة لرقابته للمتطلبات القانونية

«المركزي»: نقوم بكامل مسؤوليتنا تجاه مكافحة غسل الأموال

- القانون يلزم جميع المؤسسات المالية بإخطار وحدة التحريات المالية الكويتية مباشرة وليس «المركزي»
- وحدة التحريات المالية الكويتية ذات شخصية اعتبارية مستقلة ولا تتبع البنك المركزي

البنك المركزي

اكد بنك الكويت المركزي حرصه المطلق على مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومتابعته اللصيقة للجهات الخاضعة لرقابته للتحقق من التزامها التام بتطبيق جميع المتطلبات المنصوص عليها في القانون.

وذلك في ظل ما تم تداوله مؤخرًا عبر وسائل الإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي حيال قضايا تتعلق بعمليات غسل أموال.

كما اكد «المركزي» قيامه بالإجراءات اللازمة في وقتها، واداءه لكامل المسؤوليات المنوطة به في هذا الشان، وحرصه المطلق على التحقق من امتثال الجهات الخاضعة لرقابته للمتطلبات القانونية، والتزامها التام بجميع المتطلبات الواردة في التعليمات الصادرة من بنك الكويت المركزي، وذلك في إطار القانون رقم (106) لسنة 2013 في شان مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والذي تم إعداده بمراعاة متطلبات المعايير الدولية، وحدد الادوار المرسومة لجميع الجهات المعنية، ومن بينها بنك الكويت المركزي، والجهات الرقابية الأخرى والتي يتعين عليها ايضا التحقق من التزام الجهات الخاضعة لرقابتها بمتطلبات القانون، حرصًا على سمعة دولة الكويت في هذا الشان.

وفي هذا السياق، حددت المادة (14) من القانون الدور الموكل إلى بنك الكويت المركزي، والذي يرتكز على إصدار التعليمات إلى الجهات الخاضعة لرقابته، وتحديد التدابير التي يتعين على تلك الجهات اتخاذها اتساقًا مع درجة المخاطر وحجم النشاط، بالإضافة إلى الفحص الميداني والتحقق من الالتزام بمتطلبات القانون، وتطبيق الجزاءات المنصوص عليها في حال وقوع أي مخالفة. وقد بادر بنك الكويت المركزي، عقب صدور القانون، إلى إصدار تعليمات بشان مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب إلى البنوك في يوليو 2013. وقام البنك بتحديثها في مايو 2019 بما يتماشى مع تطورات المعايير الدولية. حيث يتعين بمقتضى هذه التعليمات على البنوك وضع الإجراءات الكفيلة بالتطبيق التام لجميع متطلبات المكافحة المطلوبة، والالتزام بالمتابعة المستمرة للعمليات التي يقوم بها العملاء وذلك وفق متطلبات العناية الواجبة المطلوبة في هذا الشان.

اما فيما يتعلق بالدور المنوط بالقطاع المصرفي والمالي تجاه العمليات المشبوهة، فقد حددته المادة (12) من القانون التي تلزم جميع المؤسسات المالية (ومن بينها البنوك) بإخطار وحدة التحريات المالية الكويتية، وليس بنك الكويت المركزي، دون تاخير باي معاملة أو محاولة لإجراء معاملة، إذا توافرت لديها دلائل كافية للاشتباه بان الأموال التي تجرى بها المعاملة متحصلة من جريمة أو مرتبطة بعملية لغسل الأموال أو تمويل الإرهاب. وتقوم الجهات الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي بأداء واجباتها في هذا الشان على النحو الوارد في القانون، وكذلك القرارات الصادرة من لجان العقوبات التابعة لمجلس الأمن، استنادًا إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، والقرارات ذات الصلة التي تصدرها لجنة تنفيذ قرارات مجلس الأمن المشكلة في وزارة الخارجية بدولة الكويت، كما تمتنع البنوك كليًا عن التعامل مع اي من الأسماء المدرجة على قوائم مكتب إدارة الأصول الأجنبية بوزارة الخزانة الأمريكية (أوفاك)، وغيرها من متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وقد تاسست بموجب المادة (16) من القانون 106 لسنة 2013 المشار إليه، وحدة التحريات المالية الكويتية، وهي وحدة ذات شخصية اعتبارية مستقلة -ولا تتبع بنك الكويت المركزي- وقد اختصها القانون بالمسؤولية عن تلقي تلك البلاغات، وطلب المعلومات المتعلقة بما يشتبه في أن يكون عائدات من جريمة، أو أموالا مرتبطة بعمليات غسل أموال أو تمويل إرهاب، ومن ثم تحليل تلك المعلومات، لتتولى الوحدة، في حال توفر الدلائل الكافية، إبلاغ النيابة العامة وإحالة المعلومات ذات الصلة إلى الجهات المختصة، ليتم اتخاذ الإجراءات اللازمة بشانها.

وحرصًا من بنك الكويت المركزي على مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، فقد وجه البنوك إلى وضع البرامج والنظم التقنية المتطورة التي تقدم التنبيهات تلقائيًا بشان العمليات والمعاملات المنفذة على حسابات العملاء وفق سيناريوهات متعددة بغرض متابعتها والتاكد من اتساقها مع المعلومات المتوافرة عن أولئك العملاء، مع التشديد على ضرورة قيام البنوك بإخطار وحدة التحريات المالية الكويتية باي معاملة، أو اي محاولة لإجراء معاملة، فور توفر الدلائل الكافية للاشتباه فيها، كما أكدت تعليمات بنك الكويت المركزي ضرورة تحديث البنوك للإجراءات والنظم المتبعة لديها في هذا الشان وذلك على نحو مستمر، لضمان تماشيها مع أحدث المتطلبات الدولية وفق ما يصدر من توصيات في هذا الخصوص. وفي حدود المسؤوليات والالتزامات التي نص عليها القانون يقوم بنك الكويت المركزي من خلال مهام التفتيش الميداني بالتحقق من مدى التزام البنوك بتنفيذ أحكام القانون المذكور ولائحته التنفيذية والقرارات ذات الصلة، وكذلك المتطلبات الواردة بالتعليمات الصادرة منه في هذا الخصوص، ولا يتردد في توقيع الجزاءات الإدارية المنصوص عليها في القانون. ويتم عرض تلك الجزاءات المطبقة في اجتماع الجمعية العامة للبنك المخالف. وفي ضوء ما تقدم، فإن بنك الكويت المركزي يؤكد انه قائم بالدور المنوط به وفق القانون على الوجه الأكمل، ومستمر في حرصه المطلق على مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومتابعته اللصيقة للجهات الخاضعة لرقابته للتحقق من التزامها التام بتطبيق جميع المتطلبات المنصوص عليها في القانون، وكذلك التعليمات والقرارات الصادرة من بنك الكويت المركزي في هذا الخصوص، ولا يتردد في توقيع الجزاءات الصارمة في حال وقوع أي مخالفة، ولا يتوانى عن اتخاذ كل الإجراءات التي من شانها تعزيز متانة القطاع المصرفي والمالي ونزاهته، كما يؤكد البنك استمراره في نهجه القائم على التعاون الدائم والتام مع جميع الجهات والمؤسسات المعنية ومن بينها وحدة التحريات المالية الكويتية والسلطات القضائية.

- القانون اختص بالمسؤولية وحدة التحريات لتلقي البلاغات وطلب المعلومات وتحليلها وإبلاغ النيابة العامة
- مستمرون في نهجنا القائم على التعاون الدائم والتام مع جميع الجهات والمؤسسات المعنية

القانون رقم «106» لسنة 2013 نظم الأدوار المرسومة لجميع الجهات المعنية

ارتفاع صادرات النفط الكويتي لليابان لأعلى مستوى خلال عام

الكويت ثالث أكبر مزود للنفط في اليابان

اظهرت بيانات حكومية في اليابان أمس الأول الجمعة ان الواردات من النفط الخام الكويتي بلغت في ابريل الماضي 57ر9 مليون برميل اي ما يعادل 319 الف برميل يوميا لتسجل اعلى مستوى خلال عام.

واوضحت البيانات التي اصدرتها وكالة الموارد الطبيعية والطاقة اليابانية في تقرير أولي انه رغم تراجع شحنات النفط الخام الكويتي المتجه إلى اليابان بنسبة 2ر3 بالمئة مقارنة بنفس الفترة من عام 2019 إلا ان الرقم كان الاعلى على أساس يومي منذ ذلك الحين عندما سجل 330 الف برميل يوميا لتصبح دولة الكويت ثالث اكبر مزود للنفط في اليابان.

وبشان اجمالي واردات اليابان من النفط الخام قالت البيانات إنها انخفضت بنسبة 9 بالمئة على اساس سنوي لتصل إلى 76ر2 مليون برميل يوميا في تراجع للشهر الرابع على التوالي.

واشارت إلى ان الشحنات من الشرق الاوسط شكلت 6ر90 بالمئة من الإجمالي بزيادة بلغت 9ر1 بالمئة مقارنة بالعام السابق.

وعادت السعودية تصبح المورد الأول للنفط في اليابان رغم تراجع الواردات من المملكة بنسبة 5ر6 بالمئة عن العام السابق لتصل إلى مليون برميل يوميا فيما حلت الإمارات في المرتبة الثانية بشحنات بلغت 839 الف برميل يوميا بزيادة 8ر16 بالمئة.

وجاءت قطر في المرتبة الرابعة بشحنات بلغت 205 آلاف برميل يوميا فيما احتلت روسيا المرتبة الخامسة بشحنات بلغت 76 الف برميل يوميا على التوالي.

وتعد اليابان القفيرة بالموارد ثالث أكبر مستهلك للنفط في العالم بعد الصين والولايات المتحدة وتعتمد على وارداتها من النفط والغاز والفحم.

«أسواق المال» تواصل تعطيل أعمالها عدا الإدارات المرتبطة بنشاط التداول

هيئة أسواق المال

اعلنت هيئة اسواق المال الكويتية أمس السبت استمرار تعطيل اعمالها عدا الادارات الضرورية المرتبطة بنشاط التداول في البورصة طيلة فترة ايام الراحة.

وقالت الهيئة في بيان لها ان القرار جاء بناء على قرار مجلس الوزراء بشان تمديد تعطيل العمل بكافة الجهات الحكومية احترازيا بسبب فيروس (كورونا المستجد - كوفيد 19) حتى اشعار اخر كايام راحه.

واوضحت ان خدمات الهيئة الالكترونية متاحة لكافة المخاطبين بالقانون رقم (7) لسنة 2010 وتعديلاته والتي تشمل طلب عقد الجمعيات العمومية واعتماد البيانات المالية والتحقيق والتاديب.

واشار الى استمرار عدد من الخدمات خلال هذه الفترة داعية الى التعرف على هذه الخدمات و الية التواصل عن طريق موقع الهيئة الالكتروني (www.cma.gov.kw).

يذكر ان هيئة أسواق المال الكويتية تاسست وفقا للقانون رقم 7/2010 الذي اقره مجلس الامة في فبراير 2010 وتعديلاته وبموجب القانون تقوم الهيئة بتنظيم ومراقبة انشطة الأوراق المالية وتحقيق مبدا الشفافية والعدالة والكفاءة وإلزام الشركات المدرجة بتنفيذ مبادئ حوكمة الشركات وحماية المستثمرين من الممارسات الغير عادلة والمخالفة لقانون الهيئة.

«اتحاد المصارف»: مراكز وفروع البنوك تواصل تقديم خدماتها إلكترونيا «فقط»

اعلن اتحاد مصارف الكويت ان البنوك لن تباشر بتقديم خدماتها للعملاء اليوم الأحد من خلال مراكزها الرئيسية والفروع التابعة لها مبينا انها ستستمر بتقديم خدماتها الكترونيا في المرحلة الحالية.

واضاف الاتحاد في بيان صحفي اليوم الجمعة ان البنوك ستواصل تقديم كافة خدماتها المصرفية الإلكترونية (اون لاين) بما فيها التحويلات المالية محليا وبين البنوك والتحويلات إلى الخارج.

واوضح ان البنوك ستوفر الأوراق النقدية من خلال مكائن السحب الآلي بانتظار صدور قرار الجهات المعنية الخاص بشان العودة التدريجية للحياة الطبيعية ومنها مباشرة البنوك عملها في المرحلة الثانية حسب الخطة المعلنة.

اتحاد المصارف